البحوث الجارية

نبيل بن عبد الرحمن المعثم(*)

الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على شبكة الإنترنت
دراسة في المفهوم والتطبيق في ضوء جهود الدول المتقدمة

الباحث : هاني محمد علي حماد.

الدرجة العلمية : دكتوراة.

يعد مجال المكتبات من أكثر المجالات تأثرًا بالتطورات التقنية التي أحدثت به الكثير من التغيرات، وقد كان استخدام الحاسب الآلي في المكتبات من أكثر صور التقنية تأثيرًا في هذا المجال حيث رفع الاستعمال العام للإنترنت وعي القضايا القانونية التي تحيط باستعمالها في المكتبات، فهناك اعتماد متزايد على المصادر والشبكات الدولية حتى يمكن لمؤسسات المكتبات والمعلومات أن تؤدي خدماتها بصورة جيدة، ومن هنا نجد أن التقنيات الجديدة قد أدت إلى ظهور قضايا تشريعية جديدة.

والحقيقة أن التشريع بكل مستوياته هو قلب العمل ولبه في المكتبة، فهو الذي ينظم العمل، ويحدد العلاقة بين المكتبة والهيئة التي تتبعها، والعلاقة بين المكتبة والمستفيدين منها، بل وأيضًا بين المكتبة والمجتمع الذي تقوم فيه.

والمكتبة التي لا تقوم على تشريع لا يمكن أن تستقيم أمورها؛ لأنها سوف تتأرجح بين ممارسات فردية واجتهادات شخصية، ومن ثم فإن وحدة التطبيق من جانب العاملين فيها، وسهولة الإدراك من جانب المستفيدين ستكون حتمًا أمرًا مشكوكًا فيه، ومع غياب "التشريع" فلن تتمكن المكتبة من تقديم خدماتها للمستفيدين على المدى البعيد، ولا سيما مع ظهور النشر الإلكتروني على الإنترنت.

* بكالوريوس علم المكتبات والمعلومات من جامعة الملك سعود عام ١٩٩٥م.
- ماجستير علوم المكتبات والمعلومات من معهد برات - نيويورك بأمريكا عام ٢٠٠٢م.
- مدير إدارة البحوث والنشر في مكتبة الملك فهد الوطنية.

ولقد حفظت لنا المكتبات عبر العصور تراثًا عالميًا ووطنيًا على وسائط مختلفة، تباينت ما بين الحجارة والرقم والكاغد والعظام والرق والخشب، مرورًا بالورق والميكروفيلم، وانتهاء بالأسطوانات المرنة والأقراص المدمجة ثم الإنترنت.

ومنذ عصر الطباعة خضعت المنشورات لتشريعات مختلفة من أجل الحفاظ عليها كان من اهمها تشريع حقوق الملكية وتشريع حقوق المؤلف وتشريع الإيداع القانوني. وقد هدف الأخير إلى تكوين مجموعة شاملة من التراث الوطني تكون المرجع للأجيال القادمة، ولكن مع ظهور النشر الإلكتروني على "شبكة" الإنترنت، واتجاه الكثير من الناشرين والمؤلفين إلى استخدام هذا الوسيط فقد برزت قضية الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت، كمشكلة ملحة تستدعي الدراسة في مجال المكتبات والمعلومات وما يستتبعها من تشريعات.

ومن المعروف أن النشر على "شبكة" الإنترنت ذو طبيعة مختلفة عن وسائل النشر الأخرى من سرعة في النشر والزوال، وسهولة في التنقيح والإضافة. ومن هنا أوصت مجموعة العمل المنبثقة عن مؤتمر رؤساء المكتبات الوطنية Conference of Directors of National libraries (CDNL) بأن تكون المشاريع التشريعية الجديدة شاملة، قدر المستطاع، حتى يمكن للمنشورات التي تنتج في الشكل الإلكتروني فقط والمنشورات التي تنتج في أشكال متوازية من الدخول تحت مظلة التشريع.

وتأتي أهمية الموضوع، ومبررات اختياره من الأسباب التالية :

١- الاتجاه القوي داخل المكتبات ومرافق المعلومات نحو التعامل مع البيئة الإلكترونية، ووسائط المعلومات الرقمية.

٢- تصاعد أهمية الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على "شبكة" الإنترنت في ظل التزايد المطرد لاستخدام الإنترنت، وتضخم المادة المتاحة من خلاله.

٣- الحاجة الملحة إلى وضع تشريع جديد يخدم جميع وسائط المعلومات وأساليب النشر وما يستجد منها مستقبلاً.

٤- ندرة الدراسات التي اتجهت نحو التقعيد، والتشريع للإيداع القانوني في ظل البيئة الإلكترونية، حيث اتجهت معظم

الدراسات إلى التركيز على الإيداع القانوني

٥ - حداثة التجارب الخاصة بالإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت على المستوى العالمي، بما يستلزم مشاركة عربية في هذا المجال.

وتظهر مشكلة البحث في ظل البيئة الإلكترونية في قضية اساسية تواجه المكتبات ومراكز المعلومات في العالم بصفة عامة، هي التشريعات الخاصة بالإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت باعتبار أن هذه المنشورات جزء مهم من التراث الوطني لكل دولة، من واجبها الحفاظ عليه حتى يصل إلى الأجيال القادمة؛ ولذلك كان من الضروري التعامل مع هذه المشكلة بالدراسة لمعالجة الجوانب التشريعية والتطبيقية للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

في البيئة التقليدية.

ويحاول البحث الوصول إلى وضع تصور لنموذج إيداع قانوني للمنشورات الإلكترونية.

وبعد مقدمة الدراسة جاء الفصل الأول يبحث تاريخ ومفاهيم الإيداع القانوني والمنشورات الإلكترونية. وتناول الفصل الثاني تشريعات الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت، واستعرض الفصل الثالث تجارب الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت، أما الفصل الرابع فبحث تنمية المجموعة الوطنية للمنشورات الإلكترونية، فيما بحث الفصل الخامس إدارة المنشورات الإلكترونية على الإنترنت. وأخيرًا قدم الفصل السادس مقترحًا للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

تحليل الاستشهادات المرجعية في رسائل الماجستير المجازة من الجامعات السعودية في مجال المكتبات والمعلومات من عام ١٤١٠- ١٤٢٥هـ

الباحث : مؤيد بن سليمان الحميضي.

الدرجة العلمية : ماجستير.

يتميز الإنتاج الفكري في العلوم الاجتماعية عامة، وفي علوم المكتبات والمعلومات خاصة، بسعته وضخامة إنتاجه، وتشتت مصادره من النواحي النوعية والموضوعية والجغرافية

واللغوية، إضافة إلى اتساع دائرة المستفيدين منه.

ولكي نتعرف إلى تنوع هذا الإنتاج من جوانبه كافة، لابد من القيام بعملية تحليل الاستشهادات المرجعية التي تهدف إلى "إلقاء الضوء على الخصائص البنائية للإنتاج الفكري المتخصص للباحثين في المجال، ويمكن عن طريقها تقويم إنتاجية المؤلفين، وتأثيرهم المتبادل في مجالهم العلمي، وفترات الركود العلمي في مجال من المجالات" **(الشامي، ١٤٢٢هـ: ٥٤٧/١)** وكذلك معرفة اتجاهات أدبيات الموضوع.

وتعد عملية تحليل الاستشهادات المرجعية على جانب كبير من الأهمية في علوم المكتبات والمعلومات، حيث تهدف إلى دراسة مدى الإفادة من مصادر المعلومات المطبوعة والمعلومات بالتخصصات العلمية الأخرى. كما أن هذه العملية تساعد المكتبات في ترشيد الاشتراك في الدوريات وقواعد المعلومات، ومن ثم ترشيد الإنفاق، حيث إن أكثر المكتبات تعاني من ضعف مخصصاتها المالية. وسيتم التركيز في هذه الدراسة على الدوريات فقط.

إن تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في رسائل الماجستير في مجال المكتبات والمعلومات والمجازة من الأقسام العلمية بالجامعات السعودية، على جانب كبير من الأهمية في علوم المكتبات والمعلومات، حيث تساعد في التعرف إلى الخصائص البنائية للإنتاج الفكري المستخدم من قبل الباحثين السعوديين في مجال المكتبات والمعلومات (الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والكتاب الإلكتروني..).

والقضية الأساس التي تتعامل معها هذه الدراسة هي التعرف إلى الخصائص البنائية للإنتاج الفكري المستشهد به في رسائل الماجستير المجازة من أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية في الفترة من عام ١٤١٠هـ إلى ١٤٢٥هـ، وهي تشتمل على البحوث التكميلية، حيث إن هذا الموضوع في تلك الفترة لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث من قبل الباحثين. فقد تغيرت كثير من الخصائص البنائية للإنتاج الفكري المستخدم في تلك الفترة، في ظل التطورات التقنية الحديثة والمتلاحقة. كما أن عدم توفر دراسات علمية كافية للاستشهادات المرجعية للسنوات الخمس عشرة الأخيرة أوجد صعوبة في

متابعة حاجات مستخدمي المكتبات، وبالتالي أثر سلبًا على وضع المكتبات لخطط توفيرها.

١- استكشاف مصادر المعلومات المستخدمة من قبل الباحثين في رسائل الماجستير.

٢- قياس مدى اعتماد الباحثين على المصادر التقليدية أو الإلكترونية في رسائل الماجستير.

٣- التعرف إلى التشتت الموضوعي للاستشهادات المرجعية الواردة في رسائل الماجستير.

٤- البحث في مدى التوزيع الموضوعي للاستشهادات المرجعية الواردة في رسائل الماجستير.

٥- معرفة مدى اعتماد الباحثين على اللغة العربية مقارنة باللغات الأخرى في رسائل الماجستير.

٦- الكشف عن أكثر المؤلفين المستشهد بهم في تلك الرسائل.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

٧- تحديد مدى الاستشهاد بمؤلفات المشرفين على تلك الرسائل.

٨- مقارنة مدى اعتماد الباحثين على الإنتاج الفكري السعودي بالإنتاج الفكري المنشور في الدول الأخرى.

وقد اشتملت هذه الدراسة على خمسة فصول، جاءت على النحو الآتي :

الفصل الأول خصص للتعريف بموضوع الدراسة، والفصل الثاني اشتمل على الإطار النظري والدراسات السابقة. والفصل الثالث تناول منهج البحث وإجراءات الدراسة. وكذلك اشتمل الفصل الرابع على عرض الدراسة وتحليلها وتفسيرها فيما أجمل الفصل الخامس نتائج الدراسة والتوصيات.

دولة الحظر: الديانة والتاريخ والحضارة

الباحث : عثمان مصطفى الجبر.

الدرجة العلمية : دكتوراة.

الحظر عاصمة لمملكة عربية في شمال العراق، وهي عبارة عن مدينة واسعة تقع على بُعد مئة وثمانية كيلو مترات إلى الجنوب العربي من الموصل، وتكثر فيها المباني المشيدة بالحجر والمزينة بالزخارف والتماثيل، وهي دائرية الشكل تقريبًا، إذ يبلغ قطرها نحو كيلو مترين، ويحيط بها خندق عميق وسور مشيد بالحجر، مدعم بمئة وثلاث وستين برجًا، وبعدد من الحصون والقلاع، ويحيط بهذا السور سورٌ آخر خارجي قطره ثلاثة كيلو مترات، وفي وسطها بناية مركزية تؤدي إليها الشوارع جميعها، وهي مستقيمة في الغالب تتصل بالأبواب الأربعة الرئيسة لسور المدينة.

أما دلالة اسم الحظر، فيكتب الاسم ح ط ر أ للدلالة على اسم المدينة في عدد من النقوش الحظرية بالطاء، وعلى المسكوكات المضروبة في مدينة الحظر أيضًا والطاء الآرامية تقابل الظاء في العربية. فيكون الاسم (حظر) بفتح الحاء وسكون الظاء.

تناول البحث إلقاء الضوء على بعض الجوانب من حياة الحظر عامة والديانة عند الحظريين خاصة. حيث إن موضوع الديانة من المواضيع التي لم تدرس بشكل كامل، ولهذا رأيت من المناسب أن أكتب في هذا الموضوع تفصيلاً لأن الواجب العلمي يقتضي البحث في هذه الحضارة، التي أنشأت ملكًا وبنت تاريخًا ودولة وعمرانًا، وانفتحت على غيرها من الحضارات المجاورة فأثرت بها، من خلال دراسة النقوش الحظرية التي تم اكتشافها بمدينة الحظر وما حولها. ولقد اعتمدت الدراسة إعطاء دراسة جغرافية وتاريخية عن الحظر، وعن أسباب نشوئها وازدهارها، ومن ثم البحث في الديانة عند الحظريين، حيث اتبعت الدراسة جمع الشواهد عن الجانب الديني في مصادر النقوش الأولية. كذلك استخراج النقوش التي وردت عليها أسماء الآلهة الظاهرة في النقوش أو تلك التي تحتوي أسماء الآلهة ضمنًا، مع تقسيمها إلى مجموعات، كل مجموعة تتبع اسم إله معين، ومن ثم دراسة لطبقات رجال الدين عند الحظر، وعن أهم معابدهم، كذلك موضوعات النقوش الدينية، وأسماء الأعلام المركبة مع الآلهة في النقوش الحظرية، مع ذكر الاسم والنقوش التي ورد فيها مع تعليق بسيط عليه، معتمدًا في ذلك على معاجم اللغة

ومعاجم النقوش وتم كذلك عقد مقارنة بين قراءة سفر الأولى والثانية وقراءة فاتيوني (Vattioni) وأغولا (Aggoula) لبعض النقوش مثار الخلاف، والإشارة إلى التعليقات التي ذهب إليها ناشرو النقوش، مع ترجيح قراءة أحدهم، وإبداء رأي الباحث الخاص عند الضرورة، مع إيراد أرقام النقوش ورسمها وكتابة نقحرتها وترجمتها، واعتمد الباحث في ذلك على المصادر المتوفرة. ومن المشاكل التي واجهت الباحث هو فقدان أحرف في بعض النقوش واختلاف الباحثين في قراءة النص، فكان لابد من دراستها دراسة متأنية، وترجيح قراءة أحد الباحثين في قراءة النص، فكان لابد من دراستها دراسة متأنية، وترجيح قراءة أحد الباحثين في قراءتها من قبل الباحث نفسه، مع الأخذ في الحسبان أن هذا الترجيح يعتمد على اتساق المعنى وتوافقه مع وروده بالصيغة نفسها والمعنى في نقوش أخرى، ومن الصعوبات أيضًا عدم توفر بعض المراجع سواء التاريخية أو فيما يتعلق بالنقوش مما حدا بالباحث إلى البحث عنها في مصادر أخرى داخلية وخارجية.

أما النقوش الحظرية التي تم اكتشافها بمدينة الحظر وما حولها، فإنها تقدم للباحثين مادة تاريخية وحضارية مهمة، لأنها تبرز لنا بعضَ مظاهر حضارة الحظر التي بلغت أوج مجدها في القرون الثلاثة الأولى للميلاد، حيث كانت المدينة مقصدًا لكل زائرٍ وتاجرٍ وحاجٍ إلى معابدها، تنصب إليها الثروات من كل صوب، ولقد دخلت التاريخ لكونها من المدن القليلة التي صمدت أمام الرومان في محاولاتهم المستمرة لاحتلالها، وأفخم مبانيها معبدها الكبير الواقع في وسطها. وقد نمت وإزدهرت، شأنها في ذلك شأن تدمر والبتراء وغيرها من مدن القوافل الواقعة على أطراف البوادي الفاصلة بين إمبراطوريتين عظيمتين اقتسمتا العالم القديم وهما إمبراطورية الرومان وإمبراطورية الفرثيين [الفرس]، وكان بينها صراع مستمر على السيطرة والنفوذ.

ولقد أصبحت الحظر الآن قبلة لرواد الآثار والسياح، بجذبهم إليها موقعها الفريد في وسط البادية وفخامة بنيانها، وكثرة تماثيل وأصنام المعبودات الوثنية الموجودة فيها. وإضافة لأسماء معبوداتهم فإن النقوش المكتشفة

بمدينة الحظر وما حولها، قدمت لنا مجموعة من أسماء الأعلام، وبعض الحكام، والقادة العسكريين، وأصحاب المهن، ورجال الدين، وأرباب النشاطات والحرف التي كان يقوم بها شعب الحظر، وذلك بالإضافة إلى أسماء وألقاب بعض الوظائف التي عُرفت في بلادهم، وأسماء القائمين عليها آنذاك، وجميع ذلك يعكس صورًا لنمو الحظر وازدهارها، الذي أدى إلى قيام دولة نجحت في الدفاع عن نفسها ضد هجوم إمبراطورين رومانيين هما تراجان (Tragan) الذي هاجمها عام (١١٧م)، وسبتموس سفيروس (Severious) عام (١٩٨/١٩٩م)، وقد لقب ملوك الحظر أنفسهم في كتاباتهم بملوك العرب للدلالة على أصلهم العربي، وإشارة منهم إلى سيطرتهم على القبائل العربية.

وقد ذكر المؤرخ الروماني ديو كاسيوس (Dio Cassius) في مجال كلامه عن حصار سبتموس سفيروس للحظر بأنها كانت دويلة عربية، وقد وصف لنا المنجنيق الحظري الرامي للحجارة، والذي استعمله الحظريون في الدفاع عن أسوار مدينتهم حيث كان يرمي قذيفتين بإطلاقة واحدة. وقد وصف أيضًا مهارة الرماة الحظريين في رمي السهام التي تُقذف إلى مسافات بعيدة جدًا حتى أنها كانت تصيب بعض رجال الحرس الإمبراطوري وقسم من معداتهم. وقد وصف أيضًا آلالات التي ترمي النار والتي استعملها الحظريون وهي تقذف كتلة مشتعلة من النفط والقار على معدات الحصار الرومانية فتدمر معظمها.

وظلت الحظر مزدهرة قوية، حتى سقوطها عام ٢٤٠-٢٤١م على يد شابور الأول ملك الساسانيين، ويرى أغولا أنها سقطت على يد أردشير في السنة نفسها التي تولى فيها شابور المُلك فنسبت إليه.

والمهم أن الحظر كانت مثالاً ساطعًا لقدرة العرب على التغلب على التشتت القبلي، والتوحد لبناء حضارة عظيمة وكيان مزدهر في وسط الصحراء.

جاءت الدراسة في أربعة فصول: الفصل الأول تضمن دراسة جغرافية، ودراسة تاريخية، ودراسة عن الحظر في المصادر العربية. أما الفصل الثاني فتناول الديانة عند الحظريين، ودرس الفصل الثالث موضوعات النقوش الدينية. فيما استعرض الفصل الرابع

أسماء الأعلام المركبة مع الآلهة في النقوش الحظرية. وتضمن البحث بعض الملاحق.

الوعي المعلوماتي ومراكز التعليم

الباحثة : جوي تايلور.

المترجم : حمد بن إبراهيم العمران.

الدرجة العلمية : دكتوراة.

تزايد المعلومات وتراكمها، استوجب اكتساب الطلاب لمهارات إدراك الحاجة للمعلومات، والوصول إليها، وتقويمها، واستخدامها، وربط المعلومات بعضها مع بعض، وليس هناك أحد أجدر من اختصاصي مركز مصادر التعلم ليوجه الطلاب لاكتساب هذه المهارات.

وهذا الكتاب يعتبر بحق من أفضل الكتب في هذا المجال، وتتميز مؤلفته الأستاذة جوي تايلور بقدرة فريدة على التأليف، فأسلوبها يتميز بالبساطة في الطرح، والتركيز على التطبيقات العملية، ويدعم هذه الموهبة الخبرة العملية الكبيرة التي اكتسبتها المؤلفة في العمل بمراكز مصادر التعلم.

وتستعرض المؤلفة في هذا الكتاب الكثير من القضايا المتعلقة بمراكز مصادر التعلم وكيفية استخدامه لإكساب الطلاب مهارات الوعي المعلوماتي، والذي تعتبره المؤلفة الهدف الرئيس لمركز مصادر التعلم.

أولاً: الفصل الذي تحدثت فيه المؤلف عن التعاون بين اختصاصي مركز مصادر التعلم ومعلمي المواد، والذي استعرضت فيه المؤلفة آلية التعاون، ودور كل منهم في إكساب الطلاب مهارات الوعي المعلوماتي، والصعوبات التي تواجه هذا التعاون، وكيفية التغلب عليها.

ثانيًا: عرضها لأفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها لإكساب الطلاب مهارات الوعي المعلوماتي.

وقد زودت وزارات التربية والتعليم في العالم العربي عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة ومراكز مصادر التعلم بالكثير من التجهيزات التقنية والمكتبية، وقامت بتهيئة الأماكن المناسبة، ولكنها لم تول آليات وأساليب

تفعيلها ودمجها في العملية التعليمية الاهتمام الذي تستحقه، ولعل هذا الكتاب يسد جزءًا من هذه الثغرة.

تقول المؤلفة في مقدمة الكتاب: درست من الصف التمهيدي إلى الصف الخامس الابتدائي في مدرسة الفصل الواحد، وكانت هناك غرفة صغيرة كنا نطلق عليها المكتبة، وكان بها أربعة أرفف، قال لي المعلم: يمكنك أن تأخذي منها الكتب لتقرأها،وخلال الست سنوات التي درست فيها لم ألاحظ أن أحدًا استخدم هذه الكتب. ولا أتذكر أنه أضيف لها كتب جديدة، كما أننا لم نقم بأي عملية بحث، فكل المعلومات التي نحتاج إليها كما نحصل عليها من خلال كتاب المقرر الدراسي، وعرفت الفهرس البطاقي بمداخله الثلاثة (المؤلف، العنوان، رؤوس الموضوعات)، ليس لأنه لدينا فهرس بطاقي في المكتبة (فلم يكن لدينا فهرس بطاقي)، بل لأن هذه المعلومات كانت مطلوبة في اختبار (أيوا) للمهارات الأساسية، واكتشفت أنني بلغت المرحلة الثانوية لأنني فقط استطعت الإجابة على أسئلة الاختبارات في كل سنة من سنوات عمري الدراسية،ولم يعن ذلك أنني استخدمت المكتبة.

دراستي كانت منذ أكثر من ٥٠ سنة، ولقد تغير الكثير منذ ذلك الوقت، بما في ذلك احتياجاتنا المعلوماتية، والمنطقة المحلية والمدينة القريبة التي أصبحت مدينة عالمية، وكنتيجة لذلك فإن احتياجي للمعلومات كان قليلاً، وكان في الغالب متاحًا دائمًا من خلال والدي أو الصحف، ولا يمكن القول إنه يحدث نفس الشيء مع الأطفال اليوم، فعالمهم مليء بالأخبار عن أماكن تبدو غريبة مثل (أوزبكستان)، وكذلك يسمعون عن الفقر والحروب في السودان، والكثير يسافر إلى أجزاء مختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية، او يقومون برحلات افتراضية عبر صفحات الإنترنت والتلفزيون إلى أجزاء أخرى من العالم.

لقد تربيت في مجتمع متجانس، ولكن طلاب اليوم يدرس معهم في فصولهم الكثير من الأطفال الذين ينتمون لثقافات مختلفة، وربما بعضهم لا يتحدث اللغة الإنجليزية، لذا فالقول إن طلاب اليوم لديهم حاجة أكبر للمعلومات، والوصول للمزيد من المعلومات هو نوع من الحقائق غير المعلنة.

حجم المعلومات اليوم في حالة زيادة مستمرة، لذلك فالطلاب لابد أن يكونوا مستخدمين مستمرين للمعلومات، في السابق كان الطلاب (من الصف التمهيدي إلى الصف الثالث الثانوي) لديهم يقين أن الكتب التي يقرؤونها مراجعة، وأن المعلومات الموجودة فيها دقيقة، وأن المؤلف هو شخص متخصص ومتمكن في مجال كتابته، ولكن في هذه الأيام لا يحدث ذلك بهذه الكيفية، حيث يمكن لأي شخص أن ينشر على الإنترنت ما يريد. هذا الشخص قد لا يكون عنده تدريب خاص، ولا معرفة محددة، في المجال الموضوعي الذي يكتب فيه، بل ربما هذه الكتابة قد لا تكون مراجعة، وبالتالي فإن كثيرًا مما ينشر على الإنترنت مشكوك فيه، والمعلومات المنشورة على الإنترنت يجب أن تراقب، ويتأكد من دقتها وتراخيص نشرها، هذه المهارات يجب أن يتعلمها الطالب. وبمعنى آخر يجب على الطلاب أن يكونوا مفكرين ناقدين، ومناهج الوعي المعلوماتي تجعل الطلاب مستخدمين ناقدين للمعلومات.

اختصاصي مركز مصادر التعلم هو الشخص المسؤول عن تدريس مناهج الوعي المعلوماتي في كثير من مدارس الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن الوعي المعلوماتي أصبح عملية نشطة، لذا فالمتعلم يجب أن يبحث عن المعرفة بنشاط، ولا يجلس فقط يتشبع بالحقائق (حفظ وتلقين)، كما لابد أن يستنبط طرقًا مختلفة للتعلم، ولابد أن يصبح اختصاصي مركز مصادر التعلم مدربًا مرشدًا للطلاب خلال عملية البحث.

عملية تدريس مهارات البحث هي جزء مهم لتصبح ملمًا بالمعلومات، وحاجة الشخص للمعلومات لا تتوقف، ونوع المعلومات المطلوبة يتغير، وسبب تغير المعلومات يتغير أيضًا، ولكن الحاجة للمعلومات لا تتغير، وبسبب الحاجة المستمرة للمعلومات فإن معرفة عملية البحث يجب أن تكون قضية جوهرية، كما ولابد أن يكون لدى الطلاب التوجه الذاتي في تعلمهم (التعلم الذاتي)، وعملية البحث تكسبهم هذا التوجه.

وهناك أمر آخر ضروري يساعد الطلاب في تعلم مهارات الوعي المعلوماتي، وهو دمج

تلك المهارات مع ما يحدث داخل الفصل، وهذا الدمج يساعدهم في معرفة فوائد عملية التعلم، حيث إن التعلم مرتبط بأشياء يعرفونها بالفعل، ويكون الطلاب حينئذ أكثر نجاحًا.

إن دمج مهارات الوعي المعلوماتي مع المناهج سوف يتطلب جدولاً مرنًا لإشغال مركز مصادر التعلم، فيجب ألا يتعدى زيارة الطلاب للمركز كل يوم ثلاثاء الساعة التاسعة للحصول على بعض المعلومات، وعند الدمج فالطلاب يأتون إلى المركز عندما يحتاجون إلى معلومات، وإذا كانت هذه المهارات مرتبطة بمنهج آخر، فإن الحضور للمركز سيتوافق مع حضور الفصل للمركز سيتوافق مع حضور الفصل للمركز، والحضور في أيام كثيرة مع الصفوف.

وبسبب الدمج مع مناهج أخرى، فإنه ستكون هناك زيادة في استخدام مركز مصادر التعلم، واختصاصي مركز مصادر التعلم لابد أن يضع في الحسبان تلبية مجموعة المركز من مصادر المعلومات لاحتياجات المناهج، وكذلك يساعد اختصاصي المركز على تحديد أين تُدرس مهارات الوعي المعلوماتي، وكذلك يحدد مناطق الضعف والقوة في مجموعة المركز، وكلاهما مهم إذا أراد اختصاصي مركز مصادر التعلم تلبية احتياجات الطالب والمعلم.

لكل شخص احتياج للمعلومات (أي فلم يشاهد، أي سيارة يشتري...، وهكذا)، فالمعلومات مهمة في حياة الناس، ولاختصاصي مركز مصادر التعلم اليوم دور أساس يكمن في تعليم الطلاب كيف يصبحون مستخدمين وناقدين للمعلومات.

أما أهم الأسئلة التي يحاول الكتاب الإجابة عنها فهي :

- ما الوعي المعلوماتي ؟
- ولماذا مهارات الوعي المعلوماتي مهمة جدًا ؟
- وما المعايير القومية ؟
- وكيف أن بعض الولايات تقتبس المعايير القومية لتنفيذ المعايير الحكومية ؟
- وما التعاون والجدولة المرنة لإشغال المركز ؟
- وكيف يعمل اختصاصي مركز مصادر التعلم مع معلمي الفصول لدمج مهارات

الوعي المعلوماتي مع بعض أجزاء من المناهج ؟

- وكيف يبدو تدريس الوعي المعلوماتي على المستوى المحلي؟
- ما التطبيقات التي يتناولها تدريس الوعي المعلوماتي في مركز مصادر التعلم ؟
- وماذا تكون عمليات البحث ؟